تَبادل اللَّفظَيْنِ فى الحُكْم بَينَ السَّمَاعَ والقِيَاس

دكتور / مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمنى

مدرس اللغويات فى كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنين بقنا

مقدمة

الحمد لله رَبِّ العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد خير مَن نطق بلسان عربي مبين ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد

فإنه لجدير بنا أن نغوص فى أعماق اللغة العربية لغة القرآن الكريم لنستخرج من مكنونها ما نحتاج إليه ، ونستعمله فى كلامنا ، وقد نظرت فى بعض ألفاظ اللغة العربية ، واستخرجت من مكنونها ما أعاننى الله عليه ، ووفقنى إليه ، فوجدت أن بعض هذه الألفاظ التى يكون لها حكم إعرابى ، أو تعمل فيما بعدها قد تخرج عن هذا الأصل الذى وُضِعت له ، وتتبادل العمل مع ألفاظ أُخرى فيأخذ كل منهما حكم الآخر وقد سُمِعت شواهد على ذلك ، وبعض النحويين جعل ذلك قياسياً فأخذت هذا الموضوع لكى أُظهِر هذا الجانب الذى يحدث فيه التبادل فى الحكم وسميته : تَبادُل اللَّفظين فِى الحُكم بَينَ السَّماع والقِيَاس

وكان مادفعنى إلى اختياره عوامل أجملها فيما يأتى :-

١ ـ أنى وجدت أنَّ هذا التبادل فى الحكم بين اللفظين فيه خروج عن الأصل الذى وُضِع اللفظ عليه ، وورد ذلك فى استعمال العرب شعره ونثره، فأردت أن أظهر هذا الجانب للقارئ الكريم .

٢ ـ أنى وجدت أنَّ هذا التبادل فى الحكم قد تكلم عنه علماء النحو قديماً ، ولكن لم يظهر فى صورة متكاملة بل جاء متفرقاً فى كتب النحو ، فأردت أن أجمعه فى موضوع واحد لكى يسهل على القارئ ويظهر هذا التبادل فى الحكم بين اللفظين .

٣ ـ أنى رأيت أنه قد سُمِع هذا التبادل فى الحكم ، وجاء فى بعض لغات العرب ، وبلغتهم جاء القرآن الكريم ، فأردت أن أُظهر هذه الشواهد ، وتلك اللغات التى جاء بها القرآن الكريم الذى نستمد منه القواعد النحوية ، والصرفية .

٤ ـ أردت أن أعقد موازنة بين اللفظين من حيث الحكم الإعرابى ، أو الإعمال ، والإهمال لهذا اللفظ لنرى خروج هذا اللفظ عن أصله وتبادله الحكم مع اللفظ الآخر .

٥ ـ أنى أردت أن أظهر موقف العلماء من هذا التبادل فى الحكم من حيث إن هذا الاستعمال قياسى أم غير قياسى ، وما ورد من شواهد على ذلك ، وتخريج العلماء لها أو قبولها .

لهذه العوامل التى أجملتها فيما سبق هدانى الله لتناول هذا الموضوع لكى أبرز فيه هذه الصورة التى تبادل فيها اللفظان فى الحكم .

وقد قسمت البحث إلى تمهيد وعدة مباحث وخاتمة .

أما التمهيد فقد ذكرت فيه النقاط الآتية :ـ

ـ التَّبَادُلُ فى الحُكمِ خُرُوجٌ عَن الأَصل .

ـ السَّماع والقِيَاس فى تَبَادُل الحُكم بَينَ اللفظين

ـ مَوقِف العُلمَاء مِن هذا التَّبَادُل .

وأمّا المباحث فجاءت على النحو التالى :ـ

المبحث الأول :ـ التبادل بين الاسمين :ـ

الصورة الأولى : التبادل بين الفاعل والمفعول به .

الصورة الثانية : التبادل بين الصفة المشبهة واسم الفاعل .

الصورة الثالثة : التبادل بين " إذا " ، و " متى " .

المبحث الثانى :ـ التبادل بين الاسم والفعل .

وورد ذلك فى صورة :

التبادل بين " أَفْعَل " التفضيل .

المبحث الثالث :ـ التبادل بين الاسم والحرف .

وورد ذلك بين صورة :

التبادل بين " غير " و " إلاَّ " .

المبحث الرابع :- التبادل بين الفعل والحرف :

الصورة الأولى : التبادل بين " ما " النافية " وليس " .

الصورة الثانية : التبادل بين " عَسى " ولَعَلَّ " .

المبحث الخامس :- التبادل بين الحرفين :

الصورة الأولى : التبادل بين " أَنْ " المصدرية و"ما " المصدرية .

الصورة الثانية : التبادل بين " لَم " الجازمة و " لنْ " الناصبة

الصورة الثالثة : التبادل بين " إن " الشرطية و " لو "

وأما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج فى هـذا المبحث والله أسأل أن يوفقنى لإنجاز هذا الموضوع بالصورة التى آمل أن يكون عليها وأن تكون فيه مادة مفيدة للقارئ الكـريم "

وَمَا توفِيقِى إلاَّ بِاللّهِ عَلَيهِ توكَلتُ وإِليه أُنِيب "

تمهيـــد

التبَادُلُ فى الحُكمِ خُرُوج عن الأصل :

موضوع التبادل فى الحكم بين اللفظين يُعدُّ خروجاً عن الأصـل وقد يكون هذا التبادل فى الحكم الإعرابى أى : أنَّ اللفـظ أخـذ الحكم الإعرابى للفظ آخر والعكس بأن حدث بينـهما تبـادل فى الحكم الإعرابى مثل أن يأخذ المفعول به حكم الفاعل الإعرابى وهو الرفع ويأخذ الفاعل حكم المفعول به الإعرابى وهو النصب كمـا قيل : خَرَقَ الثوابُ المِسمارَ ، وكَسَرَ الزجاجُ الحَجَـرَ . فـالثوب والزجاج هما فى الحقيقة مفعولان لأنهما قد وقع عليهما فعل الفاعل ، وهو الخرق ، والكسر ، وقد أخذا حكم الفاعل الإعرابى وهـو الرفع .

والمِسمَارُ ، والحَجَر . هما فى الحقيقة فاعلان لأنهما فَعَلاَ الخـرق ، والكسر وقد أخذا حكم المفعول به الإعرابى وهو النصب فـهذا تبادل بين اللفظين الفاعل والمفعول به فى الحكم الإعـرابى وهـو الرفع ، والنصب ، هذا فى اللفظ فقط أمَّا فى المعنى فقد أُمِن اللبس فى ذلك فجاز هذا التبادل لفهم المعنى المراد وفى هذا التبادل بـين اللفظين فى الحكم الإعرابى خروج عن الأصل الذى وُضِع لـه لأن الاصل أن يكون الفاعل مرفوعاوالمفعول به منصوباً فإذا حـدث

بينهما تبادل فى هذا الحكم فهو خروج عن الأصل ، ولكن سوغ هذا الخروج أمن اللبس فالمستمع يستطيع أن يفرق من المعنى بين الفاعل والمفعول به لهذا جاز هذا الاستعمال ، وهذا الخروج عن الأصل .

وقد يكون هذا التبادل بين اللفظين فى العمل أى : أنَّ اللفظ أخذ عمل لفظ آخر ، والعكس بأن حدث بينهما تبادل فى العمل مثل التبادل فى العمل بين " لم " الجازمة ، و " لن " الناصبة ، فإن " لم " تعمل الجزم فى الفعل المضارع أمّا " لَن " فتعمل النصب فى الفعل المضارع هذا هو أصلهما الذى وضعا عليه فتقول : لم يقمْ زَيد . بجزم الفعل المضارع " بلم " ، ولَن يُسافرَ خَالدٌ . بنصب الفعل المضارع " بلن " .

فإذا حدث بين هذين اللفظين تبادل فى العمل وهو الحكم الذى وضعا عليه

فقد قُرِئ [1] قوله تعالى [2] : " أَلَمْ نَشرحَ لَكَ صَدرَك " - بفتح الحاء - على أن " لم " نصبت الفعل المضارع فهذا خروج عن الأصل الذى وضعت عليه من عمل الجزم ، وليس عمل النصب ،

[1] - هذه قراءة أبى جعفر ينظر المحتسب ٢ / ٣٦٦ والدر المصون ٩ / ٤٣ والبحر المحيط ٨/ ١٧٨

٢ - الآية (١) من سورة الشرح

وكذلك إذا أخذت " لَن " الجازمة ،الناصبة الحكم فى العمل فعملت عمله " لم " الجازمة وجزمت الفعل المضارع كما ورد فى قول الشاعر [1] :

لَن يَخِبِ الآنَ مِن رَجَائِكَ مَن ... حَرَّكَ مِن دُونِ بَابِكَ الحَلْقَهْ

قيل : إن الرواية فى هذا البيت بكسر الباء من " لن يَخِبِ " وعمل " لَن " الجزم فيها ، وفى هذا خروج عن الأصل الذى وضعت له من عمل النصب ، وليس عمل الجزم

والأمثلة على ذلك كثيرة فى تبادل اللفظين الحكم فى العمل كما سنعرف ذلك فى موضعه - إن شاء الله [2] -

فقد رأينا أن هذا التبادل بين اللفظين فى الحكم الإعرابى أو العمل خروج عن الأصل .

[1] - البيت من المنسرح

مواضعة : الأشمونى ٣ / ٢٧٨ ومغنى اللبيب لابن هشام ١ / ٢٨٥ ، ٢ / ٦٩٨

٢ - انظر المباحث الآتية فى هذا البحث

السَّماع والقِياس فى تبَادُل الحُكم بَين اللَّفظَين :

قضية السماع والقياس قضية كبيرة لا أريد الغوص فيها ، وإنما سوف أتحدث عن هذا الجانب فى موضوع البحث لنرى موقف هذا التبادل بين اللفظين فى الحكم من السماع عن العرب ، والقياس على ما سمع .

الحقيقة أن ما حدث فيه تبادل بين اللفظين فى الحكم سواء كان هذا الحكم فى الإعراب أو فى العمل - كما سبق - قد وردت شواهد على ذلك وسمع هذا التبادل وهذا الخروج عن الأصل عن العرب كما سنعرف الأمثلة والشواهد التى جاءت على ذلك وأن من هذه الشواهد ما جاء تأييداً للغة من لغات العرب المعروفة والمشهورة التى لا ينكرها أحد ، والتى أيدها القرآن الكريم ونزل بها مثل قوله تعالى [1] : " ما هذا بشراً " على إعمال " ما " النافية عمل " ليس " والأصل فى " ما " النافية ألاَّ تعمل عمل ليس لعدم اختصاصها بالدخول على الأسماء بل تدخل على النوعين الأسماء مثل :ما زيدٌ قائمٌ ، وعلى الأفعال مثل : ما قام زيدٌ ، وما يقومُ عمرو وما لا يختص بل يدخل على النوعين فلا عمل له بحكم الأصل وهذاأصل يجب اتباعه فى باب عمل الحروف وعدم عملها

---

١ - من الآية (٣١) من سورة يوسف

وقد استعمل هذا الأصل فى لغات غير أهل الحجاز ونجد ، أما أهل الحجاز ونجد فإن لغتهم إعمال " ما " عمل " ليس " وحملها عليها فى العمل فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر ، وعلى هذه اللغة المعروفة والمشهورة نزل القرآن الكريم كما فى الآية السابقة بإعمال " ما " النافية عمل " ليس "

وجاء أيضاً فى آية أخرى وهى قولة تعالى [1] : " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمِ " بإعمال " ما " النافية عمل " ليس "

وهذا السماع الذى جاء فى القرآن الكريم خير شاهد على ورود هذا التبادل فى الحكم بين اللفظين والأمثلة على ذلك كثيرة فى كلام العرب شعره ونثره - كما سيأتى فى موضعه إن شاء الله -

أمَّا إذا نظرنا إلى القياس فى هذا التبادل فإننا نجد أن العلماء أجازوا ذلك وقاسوه حتى ولو كان هذا الاستعمال قليلاً وروده - كما أجاز أبن كيسان اطراد تصغير " أَفْعَل " فى التعجب مثل قولهم : ما أُحَيسِنه [2] ، أو أن الشواهد التى جاءت منه قليلة فقد قيس مثلاً إعمال " ما " النافية عمل " ليس" حملاً عليها لأنها تفيد النفى مثلها وقيس إهمال " ليس " فى قولهم : ليس الطيبُ إلاَّ

---

١ - من الآية (٢) من سورة المجادلة

٢ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠

المسكُ . حملاً على " ما " النافية لأنها تفيد النفى مثلها وهكذا نجد القياس فى هذا التبادل جائز

موقف العلماء من هذا التبادل :

إذا نظرنا إلى موقف العلماء من هذا التبادل فى الحكم بين اللفظين نجد أن بعضهم أجازه واشترط فيه أمن اللبس - كما سبق فى التبادل بين الفاعل والمفعول -

وبعضهم حكم على ماورد من ذلك بالضرورة الشعرية مثل التبادل بين " إذا " الشرطية غير الجازمة و "متى " الشرطية الجازمة بإعمال " إذا " الجزم حملاً على " متى ".

فى قول الشاعر [1] :

استغنِ ما أغناكَ ربُّكَ بالغنى ∴ وَ إذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فتَجَمل

فقد قيل إن إعمال "إذا" الجزم فى هذا البيت للضرورة الشعرية [2] .

---

١ - قائله : عبد قيس خفاف بن عمرو ، وقيل : حارثة بن بدر ، والبيت من الكامل

موضعه : أمالى المرتضى ٢ / ٤٩ والكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٥٨٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١١ ومغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٩٨ وشرح أبيات المغنى للبغدادى ٢ / ٢٢٢ والدرر ١ / ١٧٣ والأشمونى ٤ / ١٣

٢ - انظر مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ٩٣

وغير ذلك من أمثلة وردت فى الشعر وقال عنها بعض النحويين بأن ما جاء فيها على خلاف الأصل فللضرورة الشعرية كما سنعرف ذلك فى موضعه – إن شاء الله –

وبعض النحويين حكم على ما جاء من ذلك بالقلة ، فقد قال سيبويه على إهمال " ليس " عن العمل حملاً على " ما " النافية [1] : " وقد زعم بعضهم أن " ليس " تُجعل " كما " ، وذلك قليل لا يكاد يُعرف فهذا يجوز أن يكون منه : لَيسَ خَلقَ اللّهُ أشعر منه ، وليس قالها زيد . "

بل إن بعض النحويين حكم على ما جاء من ذلك بأنه غاية فى الشذوذ فقد قال ابن مالك عن تصغير " أَفْعَل " فى التعجب وما جاء من ذلك [2] : " وهو فى غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه فيقال فى ما أجمله ، وما أظرفه : ما أُجَيمله ، وما أُظيرفه لأن التصغير وصف فى المعنى والفعل لا يوصف فلا يُصَغر وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير " أَفْعَل " .

---

١ - انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٧

٢ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠

وقد حاول بعض النحويين تخريج الشواهد التى وردت على هـذا التبادل وتأويلها إلى وجه آخر مثل ما قيل فى إعمال " لو " الجـزم كما فى قول الشاعرة [١] :

لو يَشأْ طَارَ بِهاَ ذُو مَعيقٍ * * لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذُو خُصَل

فقال ابن مالك [٢] : إن هذا لاحجة فيه لأن من العرب من يقـول : جايجى ، وشايشى بترك الهمزة فيمكن أن يكون قائل هذا البيـت من لغته ترك همزة " يشاء " فقال : يشا ، ثم أبدل الألف همزة كمـا قيل فى عالم ، وخاتم : عالم ، وخأتم ... فعلى هذا يحمل قوله : لَـو يَشأْ .

وغير ذلك من الشواهد وردت بتبادل اللفظين فى الحكم وخَرَّجها بعض النحويين على وجه آخر كما سنعرف ذلك فى موضعـه – إن شاء الله .

---

١ – قائله : امرأة من بنى الحارث بن كعب ، والبيت من الرمل

مواضعة : ديوان الحماسة ١ / ١٦٦ ، ٢٩٩ ، والخزانه ٤ / ٥٢١ والمغنى ٢ / ٦٩٨ والدرر ٢ / ٨١ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٣ والجنى الدانى ص ٢٨٧ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥ / ١٠٥ .

٢ – انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٩٧

وعلى كل حال فإن تبادل اللفظين فى الحكم ورد عن العـرب فى استعمالهم وجاءت شواهد على هذا الاستعمال فى القرآن الكـريم وفى كلام العرب شعره ونثره ، ولا يستطيع أن ينكرها أحد وهـذا يُعطى مَيزة للغة العربية ، وشئ يُحسب لها لا عليها فألفاظها غـير قاصرة عن العمل وتبادل الحكم بين ألفاظها جائز فهذا يثرى اللغـة العربية لغة القرءن الكريم المعجز بالفاظه ومعانية وقد تأملت مـا حدث فيه التبادل بين الألفاظ فى الحكم فوجدت ذلك فى أنـواع الكلمة الثلاث : الاسم ، والفعل ، والحرف فصنفـت ذلـك فى مباحث اشتملت على التبادل بين اللفظين فى الحكم لما رأيت مـا حدث فيه تبادل بين الاسمين ، أو بين الاسم والفعل ، أو بين الاسم والحرف ، أو بين الفعل والحرف ، أو بين الحرفـين وذكـرت فى بعض المباحث صوراً مختلفة لتبادل اللفظين فى الحكم كما بينـت الحكم الأصلى لكل لفظ ، ثم التبادل الذى حدث بين اللفظيـن والشواهد على ذلك ما أمكن ، ثم ما قيل عن هذه الشواهـد مـن العلمـاء وإليك المباحث التى تمكنت مـن حصـرها فى هـذا الموضوع :

المبحث الأول

التبادل بين الاسمين

ورد التبادل بين الاسمين فى الحكم النحوى ، وذلك بأن يأخذ الاسم حكم الاسم فى الإعراب ، وقد جاء هذا النوع فى استعمال العرب وفى كلاً منهم نثراً وشعراً ، وسأذكر ما جاء من ذلك فى صور :

الصورة الأولى

التبادل بين الفاعل والمفعول به

ورد التبادل بين الفاعل والمفعول به وهما اسمان وذلك فى الحكم الإعرابى ، فالفاعل حكمه الإعرابى الرفع وهذا باتفاق جميع النحويين مثل : جَاء محمدٌ ، وذهب خالدٌ .

أما المفعول به فحكمه الإعرابى النصب وهذا باتفاق جميع النحويين أيضاً مثل : أكرمتُ زيداً ، وضَرَبَ محمدٌ بكراً .

وقد يحدث بين الاسمين - الفاعل والمفعول به - تبادل فى هذا الحكم الإعرابى ، وذلك بأن يُعطى الفاعل إعراب المفعول به

وعكس ذلك أى : يُعطى المفعول به إعراب الفاعل وذلك عند أمن اللبس مثل قولهم : خَرَقَ الثوبُ المسمَارَ ، وكَسَر الزجاجُ الحَجَرَ ، فالثوب ، والزجاج فى المثالين السابقين هما فى الحقيقة

مفعولان لأنهما وقع عليهمافعل الفاعل وهو الخرق ، والكسر وقد أخذا حكم الفاعل الإعرابى وهو الرفع .

المِسمَار ، والحَجَر فى الحقيقة فاعلان لأنهما فَعَلاَ الخرق ، والكَسر ، وقد أخذا حكم المفعول به الإعرابى وهو النصب وذلك لأمن اللبس .

ومما جاء من التبادل بين الفاعل والمفعول به فى الشعر قول الشاعر [1] :

مِثْلُ القَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَد بَلَغَتْ
نَجرَانَ أو بَلَغَتْ سَوآتِهِم هَجَرُ

فهذا البيت فيه تبادل بين الفاعل والمفعول به فى الحكم الإعرابى وذلك فى قوله : بلغت سوآتِهِم هَجَرُ ، فنصب " سوآتهم " وهى فاعل فى الحقيقة لأنها هى البالغة ، ورفع " هَجَر" وهى مفعول به فى الحقيقة لأنها مبلوغة فأعطى المفعول به حكم الفاعل ، والفاعل

---

[1] - قائله : الأحطل والبيت من البسيط

اللغة : القنافذ : جمع قنفذ وهى من الرواحف

مواضعه : ديوان الأحطل من ١١٠ واللسان (نجر) وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٢ ومعنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٩٩ وشرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى ٨ / ١٢٥ والدر ١ /

حكم المفعول به وذلك لأمن اللبس وظهور المعنى ، والعلم بأن السامع لا يجهل المراد ومنه أيضاً قول الراجز [١] :

إنّ سِرَاجاً لكريمٌ مَفْخَرُه ** تَحلَى به العينُ إذا ما تَحقِرُه

فهذا البيت حدث فيه تبادل بين الفاعل والمفعول به فى الحكم الإعرابى وذلك فى قوله : تحلى به العينُ ، فإنه رفع " العين " هى المفعول به فأعطاها حكم الفاعل ، وكان حقه أن يقول : يحلى بالعين [٢] .

وقد حمل بعض النحويين على هذا قوله تعالى [٣] : "مَاإنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصبَة "

فالمعنى أنّ العصبة تنوء بالمفاتيح ، فالعصبة هى الفاعل فى المعنى ، وقد حكى ذلك الفراء ، ورجح كون الباء معدية كما هى فى قوله تعالى [٤] : " ذهب الله بنورهم " أى : اذهب الله نورهم [٥] :

---

١ - قائله : أنشده الفراء : تحلى ... تحقره وقال معناه تحلى بالعين فقدم وأخر

مواضعه : أمالى المرتضى ١ / ١٥٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٣

٢ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٣

٣ - من الآية (٧٦) من سورة القصص

٤ - من الآية (١٧) من سورة البقرة

٥ - ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٣

وكما هى فى قول الشاعر [١] :

ديارَ التى كادتْ ونحن على منى ** تَحلُ لولا نجاءُ الركائب

وكما جاء التبادل بين الفاعل والمفعول به فى الحكم الاعرابى بأن اخذ الفاعل خكم المفعول به ، وأخذ المفعول به حكم الفاعل جاء التبادل أيضاً بأن أخذ الفاعل حكم المفعول — وهو النصب — مع بقاء المفعول به على حكمه وهو النصب فقد سُمِع نصبهما فى قول الشاعر [٢] :

قَد سَالَمَ الحَيَّاتِ منهُ القَدَمَا ** الأفعُوَانَ والشُّجَاعَ الشجعَمَا

فى رواية من نصب " الحيات " ، و " القدما " أيضاً منصوبة [٣] ، وعلى رواية نصب " الحيات " جاءت " الأفعوان " منصوبة لأنها بدل منها وفى الرواية الأخرى برفع " الحيات تكون الافعوان أيضاً

---

١ - قائله : قيس بن الخطيم ، والبيت من الطويل

مواضعه : ديدانه ص ٣٤ ناصر الدين الأسد ، والمقتصد للجرجانى ١ / ٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٣ واللسان (حلل)

٢ - قائله : نسبه سيبويه إلى عبد بنى عبس ونسبه الشنتمرى إلى العجاج ونسبه العينى إلى أبو حيان الفقعسى وذكر أنه ينسبى إلى مساور العبسى وإلى الدبيرى والبيت من الرجز ، والأفعوان : الذكر من الأفاعى والشُّجاع : ضرب منه ، والشجعم : الطويل

مواضعه : الكتاب لسيبويه ١ / ٢٨٧ ، والمقتضب للمبرد ٣ / ٢٨٣ والخصائص ٢ / ٣٤ والعوامل المائة النحوية للجرجانى ص ٣١٠ والمغنى ٤ / ٨٠ والمعنى ٢ / ٦٩٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٩ ، ٤٥٤

٣ - ينظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٩٩

بدلاً منها وهو مرفوع لفظاً لأنه منصوب معنى ، كما أن القَدَم منصوب لفظاً مرفوع معنى، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان قال ابن مالك بعد أن ذكر هذا التوجيه فى رفع " الحيلت " ونصب " الأفعوان " وهو بدل من " الحيات " لأنه منصوب معنى[1]: "وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير : قد سالم الحيات منه القَدَم ، وسالمت القَدَم الأفعوان والشُّجاع والشجعم . "

وقيل فى هذا البيت:إن القَدَما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله[2] :

هُمَا خطّتَا إمّا إسَارٌ وَمِنّةٌ ⁂ وَإمّا دَمٌ وَالقَتلُ بِالحُرِّ أجدَرُ

فيمن رواه برفع " إساء، ومِنّة "[3] .

وقد جاء التبادل بين الفاعل ، والمفعول به فى الحكم الإعرابى بأن أخذ المفعول به حكم الفاعل — وهو الرفع — مع بقاء الفاعل على حكمه وهو الرفع فقد سُمِع رفعهما كقول الشاعر[4] :

---

١ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٥٤

٢ - قائله : تأبط شراً والبيت من الطويل

مواضعة : التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ ومعنى اللبيب ٢ / ٦٩٩ والدر ١ / ٢٢

٣ - انظر معنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٩٩

٤ - استشهد به عبد القاهر الجرجانى فى العوامل المائة ص ٣١١ وابن هشام فى مغنى اللبيب ٢ / ٦٩٩

إنَّ مَن صَادَ عَقْعَقَاً لَمَشُومُ ⁂ كَيفَ مَن صَادَ عَقعَقَانِ وَبُومُ

فقد جاء الفاعل مرفوعاً وهو الضمير فى قوله : صاد عَقعَقَان ، وجاء المفعول به مرفوعاً أيضاً وهو قوله " عَقعَقَان " والتبادل بين الفاعل ، والمفعول به فى الحكم الإعرابى قليل لأنه على خلاف الأصل ، ولا يجوز إلاَّ عند أمن اللبس ، لأن الأصل أن يكون الفاعل مرفوعاً ، والمفعول به منصوباً ، وإنما كان الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً لوجوه :

الأول : أن الفاعل رُفِع للفرق بينه وبين المفعول به الذى لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل ، وكان الغرض اختصاص كل واحد منها بعلامة تميزه عن صاحبه ، وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع .

الثانى : أن الفاعل إنما اختُصّ بالرفع لقوته ، والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل ، وعدم استغناء الفعل عنه ، وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه ، وحذفه فيجوز أن تقول : ضَرَب زيدٌ ، وسَافَر خالدٌ ، ويكون الكلام مستقلاً ومفيداً ، ولو حذفت الفاعل ولم تقم شيئاً مقامه نحو : ضُرِبَ زيداً من غير فاعل لم يكن كلاماً وإذا تأكد هذا ، وكان

الفاعل أقوى ، والمفعول به أضعف والضمة أقوى من الفتحة لأن الضمة من الواو ، والفتحة من الألف والواو أقوى من الألف لأنها أضيق مخرجاً ولذلك يسوغ تحريك الواو ولا يمكن ذلك فى الألف لسعة مخرجها ، ومخرج الحرف كلما اتسع ضعف الخارج منه ، وإذا ضاق صلب الصوت وقوى فنا سبوا بأن أعطوا الأقوى الأقوى ، والأضعف الأضعف .

الثالث : أن الفاعل أقل من المفعول إذ الفعل لا يكون له إلاّ فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة نحو : ضَرَب زَيدٌ عمراً ، وأَعطيتُ زَيداً دِرهماً ، وأَعملتُ زَيداً عَمراً قَائماً ، فيتعدى إلى مفعول واحد ، وإلى أثنين ، وإلى ثلاثة ، وذلك أن تأتى بالمصدر بعد ذلك وظرفا الزمان والمكان ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والحال الخ والضمة أثقل من الفتحة فأعطوا المفعول الذى هو كثير النصب الذى هو خفيف ليقل فى كلامهم ما يستثقلون وهو الضمة ، وليكون ذلك عدلاً فى الكلام فيكون ثقل الرفع موازياً لقة الفاعل ، وخِفة النصب موازية لكثرة المفعول [1] .

[1] – انظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٥

الصورة الثانية :

التبادل بين الصفة المشبهة واسم الفاعل :

ورد التبادل بين الصفة المشبهة ، واسم الفاعل ، وهما اسمان مشتقان ، وذلك فى العمل فيما بعدهما ، فالضمة المشبهة إذا كانت مقرونة " بأل " ومعمولها مقرون " بأل " مثل " الحَسَن الوَجه أو الجَميل الوجَه فإنه يجوز فى معمولها الرفع ، والنصب ، والجر فتقول : رأيتُ الرَّجُلَ الحَسَن الوَجهُ ، والحَسن الوجهَ ، والحَسن الوجهِ ، ورأيتُ الرجل الجميل الوجهُ ، والجميل الوجهَ ، والجميلِ الوجهِ بعمل الصفة المشبهة فى معمولها الرفع ، والنصب ، والجر لأن معمولها مقرون " بأل " وهى كذلك مقرونة " بأل " ، وعمل الصفة المشبهة النصب فى معمولها لأنها أعطيت حكم اسم الفاعل المقرون " بأل " فى عمل النصب مثل : الضَّارِب الرجلَ فإن اسم الفاعل إذا كان مقروناً " بأل " يعمل فى المضى ، والحضور ، والاستقبال على الرأى الراجح [1] فتقول : الضاربُ الرجل ، والضَّارِبُ زَيداً

فالصفة المشبهة المقرونة " بأل " تبادلت حكم النصب من اسم الفاعل المقرون "بأل " الذى يعمل النصب فى معموله .

[1] – انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٦

وكذلك اسم الفاعل تبادل حكم الجر فى قولهم : الصارب الرجلِ من الصفة المشبهة التى تعمل الجر فى معمولها ، وهى مقرونة " بأل " مثل قولهم : الحَسن الوجهِ كما سبق توضيح ذلك فى الصفة المشبهة بأنها تعمل الرفع ، والنصب ، والجر إذا كانت مقترنة " بأل " فأخذ اسم الفاعل حكم الصفة المشبهة فى الجر فقالوا : الضارب الرجلِ كما قالوا : الحسن الوجهِ .

الصورة الثالثة :

التبادل بين " إذا " و " متى " :

ورد التبادل فى العمل وذلك بين " إذا " و " متى " وهما اسمان و" إذا " المذكورة التى أقصدها هنا هى " إذا " الظرفية فهى ظرف للمستقبل متضمنة معنى الشرط وهى اسم بخلاف " إذا " التى للمفاجأة ، فقد قيل : إنها حرف ، وهو مذهب الأخفش [١] .

و "إذا " الظرفية المتضمنة معنى الشرط تختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية التى تدخل على الجملة الاسمية مثل : خَرَجتُ فإذا الأَسَدُ بالباب ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى [٢] : " ثُمَّ إِذَا دَعَاكُم دَعوةً مِنَ الأَرضِ إِذَا أَنتُم تَخرجُونَ "

---

١ - انظر مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ٨٧

٢ - من الآية (٢٥) من سورة الروم

ويكون الفعل بعد " إذا " الظرفية المتضمنة معنى الشرط ماضياً كثيراً ومضارعاً دون ذلك وقد اجتمعا فى قول الشاعر [١] :

وَالنَّفسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَّبتَهَا ٭٭ وَإِذَا تُرَدُّ إِلى قَلِيلٍ تَقنَعُ

وإنما تدخل " إذا " الشرطية على الاسم نحو قوله تعالى [٢] : " إذا السماء انشقت " لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير:إذا انشقت السماء انشقت . لامبتدأ خلافاً للأخفش [٣] .

وإذا " الظرفية المتضمنة معنى الشرط – والتى سبق توضيحها – القياس والكثير فيها أنها لا تعمل الجزم كأدوات الشرط ، ولكن قد يحدث بينها وبين " متى " الشرطية تبادل فى العمل فتعطَى " إذا " حكم "متى" الشرطية فى الجزم بها،وذلك مثل قول الشاعر [٤] :

استَغنِ مَا أَغنَاكَ رَبُّكَ بِالغِنَى ٭٭ وَإِذا تُصِبكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

---

١ - قائله : أبو ذؤيب الهذلى

مواضعه : مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ٩٣

٢ - الآية (١) من سورة الانشقاق

٣ - انظر مغنى اللبيب ١ / ٩٣

٤ - قائله : عبد قيس خفاق بن عمرو وقيل : حارثه بن بدر والبيت من الكامل ويروى : فَتَجَمَّل

مواضعه : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١١ ، ٤ / ٨٢ ومغنى اللبيب ٢ / ٦٩٨ وشرح أبيات مبى اللبيب للبغدادى ٢ / ٢٢٢ والكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٥٨٤ والدرر ١ / ١٧٣ وأمالى المرتضى ٢ / ٤٩ والأشمونى ٤ / ١٣

فقد عملت " إذا " الشرطية فى هذا البيت عمل " متى " الشرطية وأُعطيت حكمها فى الجزم بها وجاء الفعل بعدها مجزوماً ومتى" متى " الاسمية الشرطية التى تعمل الجزم مثل قولك : مَتى تُذَاكرْ تنجح ، ومَتى تسافِرْ تَجدْ خيراً ، ومثل قول الشاعر [١] :

أنا ابنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا * * مَتَى أضَعْ العِمَامَةَ تَعرِفُونِي

فقد عملت الجزم فى فعل الشرط وجوابه ، ولكن قد تعطَى حكم " إذا " الشرطية فى الإهمال فلا تعمل الجزم فى فعل الشرط كقول عائشة – رضى الله عنها – : [٢] " وأنه مَتَى يَقُومُ مَقَامَك لاَيَسْمعُ النَّاسَ "

فقد أهملت " متى " الشرطية وجاء الفعل بعدها مرفوعاً .

والتبادل بين " إذا " الشرطية " ومتى " الشرطية فى العمل بإعمال " إذا " الشرطية الجزم ، ، وإهمال " متى " الشرطية عن عمل الجزم قليل فى الاستعمال لأنه على خلاف الأصل فـللأصل فى " إذا

---

١ – قائله : سحيم بن وثيل اليربوعى والبيت من الوافر

مواضعه : الكتاب ٣ / ٢٠٧ ، والكامل من ١٢٨ ، ٢١٥ ومجالس ثعلب ص ٢١٢ وأمالى القالى ١ / ٢٤٦ والمقرب ٦١ وابن يعيش ١ / ٦١ وتاجوانة ١ / ١٢٣ والعينى ٣٥٦ والمغنى ١ / ٣٣٤ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١٥٧ ، ٢٥٤ ، الهمع ١ / ٣٠

٢ – انظر البخارى ١٠ كتاب الأذان وصحيح مسلم ٩ / ٦٣ وشواهد التوضيح لابن مالك ص ١٩ ، ٢٠

" الشرطية أن تكون غير جازمة أما عملها الجزم مثل " مَتى " فقليل وقد خصهم بعضهم بالضرورة [١] كالبيت السابق :

استَغنِ مَا أغنَاكَ رَبُّك بالغِنى * * وَإذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمّل

والأصل فى " متى " الشرطية أن تكون جازمة ، وإهمالها عن عمل الجزم قليل لأنها بذلك أُعطيت حكم "إذا " الشرطية فى الإهمال وحدث تبادل بينهما .

المبحث الثانى :

التبادل بين الاسم والفعل :

كما ورد التبادل بين الاسمين فى الحكم النحوى ورد أيضاً بين الاسم والفعل وذلك بأن يأخذ الفعل حكم الاسم النحوى ، ويأخذ الاسم حكم الفعل النحوى ، وقد جاء ذلك فى استعمال العرب ، وفى كلامهم نثراً ، وشعراً وسأذكر ما ورد فى صورة :

---

١ – انظر معنى اللبيب لابن هشام ١ / ٩٣

التبادل بين " افعَل " فى التعجب "وأفعل " التفضيل :

جاء التبادل فى الحكم النحوى بين " أفعل " فى التعجب ، وأفعل التفضيل " أَفْعَل " فى التعجب فِعل عند البصريين ، وأفعل التفضيل اسم باتفاق النحويين ، وقد أُعطى " أَفْعَل " فى التعجب حكم " أَفْعَل " التفضيل فى جواز التصغير ، واستدلوا على تصغيره بمـا ورد من بعض العرب كقول الشاعر [1] :

يـامَا أُمَيْلِحَ غِزْلاناً شَدَنَّ لَنَا * مِن هَؤُلَيّائكن الضَّالِ والسَّمُرِ

فقد جاء تصغير " أَفْعَل " التعجب فى هذا البيت وهو قولـه فى " أَمْلَح " : أُمَيْلِح ، وهى فعل ، والتصغير من خصائص الأسماء ولكن أُعطيت حكم " أَفْعَل " التفضيل التى هى اسم لشبهة بـه وزنـاً وأصلاً وإفادة المبالغة [2]

---

١ - قائله : اختلف فى نسبة فنسب إلى كامل المقفى وإلى العرجى وإلى المجنون وإلى كثيرين ، والبيت من البسيط

مراجعه : التذكرة والتذكرة للصيمرى ١ / ٢٧٢ وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٠ وابن يعيش ٧ / ١٤٣ والمساعد لابن عقيل ٢ / ١٥٥ والمغنى لابن هشام ٢ / ٦٨٢ والدرر ١ / ٤٩ والهمع ٢ / ٩٠ والأشمونى ٣ / ١٤

٢ - انظر معنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٨٢

وقد أعطى أفعل التفضيل - الذى هو أسـم حكـم " أفعـل " التعجب - الذى هو فعل بأتفاق البصريين فى أنه لايرفع الظـاهر لشبهه " بأفعل " فى التعجب وزناً واصلاً وإفادة المبالغة فلا يرفـع الظاهر كما أن " أَفْعَل " فى التعجب لا يرفع الظاهر وإنمـا يرفـع ضميراً مستتراً فى قولك : ما أَحْسَن زيداً .

ولم يرد أن " أَفْعَل " التفضيل رفع الاسم الظـاهر إلاّ علـى لُغـة ضعيفة حكاها سيبويه فقال على تلك اللغة [1] : " مَـرَرْتُ بِرجُـل أَكرم مِنه أَبوه " .

قيل : لأنه بمعنى " مَررتُ برجُل فائقه فى الكرم أبوه [2] .

وقد قُيد " أَفْعَل " التفضيل فى رفعه الاسم الظاهر بقرائن تهيئة لرفع الظاهر عند جميع العرب وهى : أن يكون الظاهر مفضلا على مـا هو له فى المعنى من مذكوربعده أو مقدر ، وأن يكون الظاهر أيضـاً بعد ضمير مذكور أو مقدر ، وذلك الضمير مفسـر بعـد نفـى أوشبهة بما أفعل صفـة لـه وذلك كقول الشاعر [3] :

مَا عَلِمتُ امرأ أحبَّ إليه ال ** تبذلُ منه إليكَ يا بن سنان

---

١ - انظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٢٩

٢ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٥

٣ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٥ ، ٦٧

والعلّم فى ذلك : مَا رأيتُ رَجلاً أحسَن فى عِينهِ الكُحلُ مِنه فى عَين زَيد.. السبب فى رفع " أفْعَل " التفضيل الظاهر فى هـذه الأمثلة ونحوها تَهيئه بالقرائن التى قارنته لمعاقبة الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها لأن قولك : مَا رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحلُ منه فى عين زيد ، لو قلت بدله : مَا رأيت رجلاً يُحسن فى عينه الكُحلُ كَحُسنه فى تعين زَيد ، لكان المعنى واحداً [1] .

والتبادل بين " أفْعَل " فى التعجب ، و " أفْعَل " التفضيل فى الحكم النحوى قليل بل حكم أكثر النحويين على شذوذ تصغير " أفْعَل " فى التعجب قال ابن مالك [2] : " وهو فى غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه فيقال فى ما أجمله ، وما أظرفه : ما أُجَيمله ، وما أظيرفه لأن التصغير وصف فى المعنى ، والفعل لا يوصف فلا يُصغّر ، وأجاز ابن كيسان اطراد تصغير " أفْعَل " .

وقال ابن هشام [3] : " ولم يُسمع ذلك إلاّ فى : أحسن وأملح ذكره الجوهرى ، ولكن النحويين مع هذا قاسوه ، ولم يحك ابن مالك قياسه إلاّ عن ابن كيسان " .

---

١ - شرح الشافى ٣ / ٤٠

٢ - أوضح المسالك ٢ / ٦٨٢

أمّا إعطاء " أفْعَل " التفضيل حكم " أفْعَل " فى التعجب فى أنه لا يرفع الظاهر فقد سبق بيان ذلك وأنه وردت أمثلة لرفع الظاهر ولكن بقرائن تهيئه لرفع الظاهر — كما سبق أن ذكرت ذلك .

المبحث الثالث

التبادل بين الاسم والحرف

ورد التبادل بين الاسم والحرف فى الحكم النحوى ، وذلك بأن يأخذ الاسم حكم الحرف وعكس ذلك بأن يأخذ الحرف حكم الاسم النحوى ، وقد جاء ذلك فى كلام العرب شعراً ، ونثراً ، وسأذكر ما ورد من ذلك فى صورة :

التبادل بين " غير و إلاَّ "

جاء التبادل فى الحكم النحوى بين " غير " وهى اسم ملازم للإضافة [١] وبين " إلاَّ " وهى حرف باتفاق النحويين [٢] .

والأصل فى " غير " أن تكون صفة ، ولأصالتها فى الوصفية جاز أن يوصف بها جمع وشبهه،وما ليس جمعاً ولاشبه جمع مثل قولك :

وجاء رجال غيرُ زيد وكقوله [٣] :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا ** حُبُّ النبىِّ محمدٍ إيانا

ومثل : جاء رجلٌ غيرُك أحبُّ إلىَّ ، ولأصالتها فى الوصفية أيضاً جاز أن يحذف الموصوف بها وتقوم مقامه كما يحذف الموصوف بمثل وتقوم مقامه [٤] .

أما " إلاَّ " فالأصل فيها أن تكون حرف استثناء فتقول " جَاءَ القَومُ إلاَّ زيداً .

---

١ - انظر مغنى اللبيب ١ / ١٥٧

٢ - انظر رصف المبانى ص ٨٥ والجنى الدانى ص ٥١٠

٣ - قائله : حسان بن ثابت الأنصارى والبيت من الكامل

مراجعه : الكتاب ١ / ٢٦٩ والمقرب ١ / ٢٠٣ ومغنى اللبيب ١ / ١٠٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ وشواهد المغنى للسيوطى ص ١١٦ والدرر ١ / ٧٠

٤ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٩٨

وقد يحدث بين " غير " - التى هى اسم - وبين " إلاَّ " - التى هى حرف - تبادل فى هذا الحكم ، فتُعطى " غير " حكم " إلاَّ " فى الاستثناء بها وتعرب بإعراب الاسم التالى " إلاَّ " فتقول " جَاءَ القَومُ غيرَ زيدٍ بالنصب ومَا جاءنى أحدٌ غيرُ زيدٍ . بالنصب والرفع وقال تعالى [١] : " لاَ يَستَوِى القَاعِدُونَ مِن المُؤمِنِينَ غَير أُولِى الضَّرَرِ " فيمن نصب " غير " وهى قراءة الكسائى ، ونافع ، وابن عامر على الاستثناء من " القاعدين " [٢] ، وقد رجحت هذه القراءة بالنصب على الاستثناء من قراءة الرفع لأنه ثبت أنه نزل بعد نزول " لاَ يَستَوِى القَاعِدُون " فلو كان " غير " صفة لم يكن النزول فيهما إلاّ فى وقت واحد ، فلما نزل " غَير أُولِى الضَّرر " وفى وقت بعد وقت نزول " لاَ يَستَوى القَاعِدُون " عُلم أنه استثناء وذكر أبو حاتم أن النبى صلى الله عليه وسلم قرأه بالنصب ، وبه قرأ زيد ابن ثابت ، وأبو جعفر ، وشيبة ، وأكثر القُرَّاء ، وهو اختيار أبى عبيد والطبرى وابن طاهر [٣] .

---

١ - من الآية (٩٥) من سورة النساء

٢ - انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكى بن أبى طالب ١ / ٣٩٦ وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ١ / ١٩١

٣ - انظر الكشف لمكى ١ / ٣٩٦

وفى القراءة الأخرى بالرفع لباقى القُرَّاء قيل : إنها صفة " للقاعدين " لأنهم جنس وقيل أيضاً : على أنه استثناء وأبدل على حد قوله تعالى [١] :" مَا فَعلُوهُ إلاَّ قَليلٌ مِنهُم " ويؤيده قراءة النصب [٢] .

وقُرأَ قوله تعالى [٣] : " مَالَكُم مِن إِلَهٍ غَيرهُ " بالجر صفة على اللفظ ، وبالرفع على الموضع على الاستثناء [٤] وهى شاذة ، وتحمل قراءة الرفع على الاستثناءعلىأنه إبدال على المحل مثل:لا إلهَ إلاَّ اللهُ [٥] .

فقد أُعطيت " غير " حكم " إلاَّ " فى الاستثناء بها كما فى الأمثلة السابقة وقد تُعطى " إلاَّ " - التى هى حرف استثناء - حكم " غير " فى الوصف بها فيوصف بها وبتاليها جمع منكر أو شبهه ، فالجمع المنكر مثل قوله تعالى [٦] : " لَو كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إلاَّ اللّهُ لَفَسَدَتَا " ، " فإلاَّ الله " فى هذه الآية صفة " لآلهة " ، ولا يجوز أن تكون " إلاَّ " هذه للاستثناء من جهة المعنى إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا / وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان

---

١ - من الآية (٦٦) من سورة النساء

٢ - انظر مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٥٨

٣ - من الآية (٨٥) من سورة الأعراف

٤ - انظر إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ١ / ٢٧٧ ومغنى اللبيب ١ / ١٥٨

٥ - انظر مغنى اللبيب ١ / ١٥٨

٦ - من الآية (٢٢) من سورة الأنبياء

فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد ، ولا من جهة اللفظ لأن آلهة جمع منكر فى الإثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه فلو قلت : قَامَ رِجالٌ إلاَّ زَيداً . لم يصح اتفاقاً [١] .

ومثال المُعَرَّف الشبيه بالمنكر قول الشاعر [٢] :

أنِيخَتْ فَأَلقَتْ بَلْدَةً فَوقَ بَلْدةٍ ** قَليلٌ بِهَا الأَصواتُ إلاَّ بُغَامُهَا

فوقعت " إلاَّ " وتاليها صفة للاسم المعرف قبلها وهو قوله : الأصوات فإن تعريف" الأصوات " تعريغ الجنس فكأنه قال : قليل بها الأصوات غير بغامها .

ومن وقوع " إلاَّ " ومتبوعها صفة لما فيه الألف واللام الجنسية أيضاً ، قول الشاعر [٣] :

وَيَومِ الحزنِ إذ حُشرتْ معدٌّ ** وكان الناس إلاّ نحن دينا

---

١ - انظر مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ٧٠ ، ٧١

٢ - قائله : نسب إلى ذى الرمة

اللغة : البغام : الظى استعير للناقة ، والبلدة الأولى صدر الناقة ، والثانية الفلاة .

مواضعه : الكتاب ١ / ٣٧٠ والمقتضب ٤ / ٤٠٩ والأصول لابن السراج ١ / ٢٨٦ والمساعد ١ / ٥٧٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٠ والمغنى ١ / ٧٢ وشواهد المغنى للسيوطى ص ٧٨ والدر ١ / ١٩٤

٣ - لم يعرف قائله والبيت من الوافر

مواضعه : ذكره ابن مالك فى شرح التسهيل ٢ / ٣٠٠

أراد : وكان الناس المغايرون لنا دينا .

ومن وقوعها صفة لشبه الجمع المنكرمعنى الشبيه بالمعرفة لفظاً قول الشاعر [1] :

لَو كَانَ غَيرِى سُلَيمَى الدَّهرَ غَيرَّهَ ... وَقْعُ الحَوَادِثِ إلاَّ الصَّارِمُ الذَّكَرُ

أراد : لو كان غيرى غير الصارم الذكر غيرّه وقع الحوادث .

فقد أُعطيت " إلاَّ " حكم " غير " فى الوصف بها فحدث التبادل بين " غير " و " إلاَّ " فى هذا الحكم ، وهذا التبادل بينهما على خلاف الأصل وقليل وقوع " غير " استثناء فقد جاء ذلك فى بعض القراءات القرآنية كما سبق .

ووقوع " إلاَّ " صفة مثل " غير " قليل أيضاً ومقيد بأن يكون موصوفها جمعاً منكراً أو مُعَرَّفاً بالألف والام الجنسية كما سبق بالأمثلة ولا يوصف بها مفرد محض ، ولا معرفة محضة ، ولا تقع فى غير موضع صالح للاستثناء فيجوز : عِندى دِرهم إلاَّ دَانق . لأنه

---

١ - قائله : لبيد والبيت من البسيط

مواضعه : الكتاب ١ / ٣٧٠ وشرح ديوانه ص ٦٢ تحقيق د / إحسان عباس الكويت ١٩٦٢م ، والمساعد ١ / ٥٧٩ والمغنى ١ / ٧٢ وشواهد المغنى للسيوطى ص ٧٨

يجوز : إلاَّ دانقاً ، ويمتنع : إلاَّ جيد ، لأنه يمتنع : إلاَّ جيداً ويجوز : درهم غيرُ جيدٍ [1] .

المبحث الرابع
التبادل بين الفعل والحرف

جاء التبادل فى الحكم النحوى بين الفعل ، والحرف ، وذلك بأن يأخذ الفعل حكم الحرف النحوى ، ويأخذ الحرف حكم الفعل النحوى ، وقد ورد ذلك فى كلام العرب شعره ونثره وسأذكر ما ورد من ذلك فى صورتين :

---

١ - انظر شرح التسهيل لأبن مالك ٢ / ٣٠١ ومغنى اللبيب ١ / ٧٢

الصـــورة الأولى :

التبادل بين " ما " النافية و "ليس" :

ورد التبادل فى الإعمال والإهمال بين " ما " النافية وهى حـــرف وبين " ليس " وهى فعل .

و " ما " النافية الأصل فيها أن تُهمل ، ولا تعمل شـــيئاً ، وعـــدم إعمالها عند أكثر العرب مثل بنى تميم وغير أهل الحجاز ونجد فـــهم يرفعون بعدها المبتدأ والخبر على الأصل وهو القياس ، ولا يراعـــون تشبيهاً ، وإنما ذلك لعدم اختصاصها بالدخول على الأسمـــاء بـــل تدخل على النوعين الأسماء مثل : مَا زيدٌ قائمٌ وعلى الأفعال مثـل : مَا قَام زَيدٌ ، ومَا يَقومُ زَيدٌ ، وما لا يختص بل يدخل على النوعـــين لا عمل له بحكم الأصل ، وهذا أصل يجب اتباعه فى باب عمـــل الحروف وعدم عملها [1] .

وقد تعطى " ما " حكم " ليس فى العمل ، فتعمل عملها ، وترفـــع المبتدأ و تنصب الخبر ، وهذا مذهب أهل الحجاز ونجد ولغتهم بـأن يجرونها مجرى " ليس " فيرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ، وينصبون خـــبره خبراً لها فيقولون : مَا زَيدٌ قائماً ، وما عبدُ الله رَاكبـــاً ، وذلـــك تشبيهاً لها " بليس " وإعطاءها حكمها فى العمل إذهى للنفى مثلـها

---

١ - انظر رصف المبانى ص ٣١٣ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٩ والجنى الدانى ٣٢٢

، وداخلة على المبتدأ والخبر مثلها ، ونفى الحال ، وزاد بعضـهم : وتدخل الباء فى الخبر كما تدخل فى خبر " ليس " فتقول : مَا زيـدٌ بقائم كما تقول : لَيس زَيدٌ بقائم [1] .

وعلى مذهبهم نزل القرآن الكريم قوله تعالى [2] : " مَا هَذَا بَشَـرًا " وقوله تعالى [3] : " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمِ " .

فقد أُعطيت " ما " النافية حكم " ليس " فى ذلـــك وعلمـــت فى المبتدأ والخبر عند أهل الحجاز كما سبق بالأمثلة .

أما " ليس " فإنها تعمل فى المبتدأ والخبر فترفع المبتـــدأ اسمـــاً لهـــا وتنصب الخبر خبراً لها مثل : لَيس زيدٌ قائماً ، ولَيس خالدٌ مســـافراً وهذا هو الأصل فيها لأنها من الأفعال العامله فى المبتـــدأ والخـــبر ولكن قد تخرج عن هذا الأصل وتُعطى حكم " ما " النافية فتهمل عن العمل حملاً على " ما " النافية وذلك عند انتقاض النفى " بـإلاّ " كقولهم : لَيسَ الطِّيبُ إلاَّ المسكُ ، وهى لغة بنى تميـــم فـــإنهم لا يعملونها إذا انتقض نفيها " بإلاَّ " كالمثال السابق فتكون حرفاً نافيـــاً لا يعمل بمعنى : مَا الطِّيبُ إلاّ المسكُ .

---

١ - انظر رصف المبانى ص ٣١٠ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٦٩ والجنى الدانى ٣٢٣

٢ - من الآية (٣١) من سورة يوسف

٣ - من الآية (٢) من سورة المجادلة

أما أهل الحجاز فإنها تعمل عندهم إذا انتقض خبرها " بإلاّ " أيضاً وروى أبو عمرو بن العلاء فى نحو : لَيسَ الطِّيبُ إلاّ المسك ، وليس البرّ إلا العمل الصالح . النصب عن الحجازيين ، والرفع عن بنى تميم فالنصب على ما تستحقة " ليس " من رفع الاسم ونصب الخبر ، والرفع على إهمالها وجعلها حرفاً نافياً مثل " ما " النافية [1] .

وقد أشار سيبويه إلى جواز ذلك فى بعض الكلام وأجاز فى قول من قال [2] : ليس خَلَقَ اللّهُ أشعر منه ، وليس قالها زيد . كون " ليس " فعلاً عاملاً متحملاً ضمير الشأن اسماً ، وكونها حرفاً مهملاً ، ورجح أن تكون عاملة فقال [3] : " هذا كله سمع من العرب ، والوجه والحد أن تحمله على أن فى " ليس " إضماراً وهذا مبتدأ كقوله : إنه أَمَةُ الله واهبة إلاّ أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيبُ إلاّ المسكُ ، وما كان الطيبُ إلاّ المسك " .

فقد أُعطيت " ليس " حكم " ما " النافية فى الإهمال عن العمل وذلك فى لغة بنى تميم فحدث بين " ما " النافية و " ليس " تبادل فى هذا الإعمال ، والإهمال .

---

١ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٩

٢ - انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٧

٣ - انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٧

وهذا التبادل الذى حدث فى الإعمال والإهمال بين " ما " النافية " وليس " قليل وخارج عن الأصل - كما سبق - فورود " ما " النافية عاملة عمل " ليس " جاء فى لغة أهل الحجاز وهذا العمل استحسانٍ فيها لا قياس ، ولهذا اشتُرط فى عملها : تأخر الخبر ، وتأخر معموله : وبقاء النفى ، وخلوه من مقارنة " إنْ " لأن كل واحد من هذه الشروط الأربعة حال أصلى ، فالبقاء عليها تقوية ، والتخلى عنها أو عن بعضها توهين ، وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنة " أنْ " إن مقارنته "لما " شبهها بليس لأن ليس لا تليها " إنْ " فإن وليت " ما " تباينا فى الاستعمال ، وبطل الإعمال دون خلاف ولا يلزم مثل هذه المباينة بنقض النفى ، ولا بتوسط الخبر

فمثال إبطال عملها لنقض النفى قوله تعالى [1] : " وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَد خَلَت مِن قَبلِهِ الرُّسُلُ " .

ومثال إبطال عملهالتقدم خبرها على اسمها قولهم:ما منطقٌ زيدٌ قال سيبويه [2] :

---

١ - من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران

٢ - انظر الكتاب لسيبويه ١ / ٥٩

" فإذا قلت : ما منطقٌ عَبدُ الله ، ومَا مَسيٌّ مَن أَعتَبَ رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مُؤخراً " .

ومثال إبطال عملها لاقترانها " بإنْ " : ما إنْ زيدٌ قائم .

ومثال إبطال عملها لتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور : ما طعامك زيدٌ آكل .

فقد رأينا فيما سبق أن عمل " ما " النافية عمل " ليس " بشروط وإذا فُقِد شرط من هذه الشروط رُدت إلى أصلها وضعفت عن العمل بل الأكثر من ذلك ان الكوفيين زعموا أن " ما " لا عمل لها ، وأن نصب ما ينتصب بعدها بسقوط الباء [1] .

ولكن هذا الرأى ضعيف ورُدَّ عليه بأن الباء قد تدخل بعد " هل " وبعد " ما " المكفوفة " بإنْ " ، وإذا سقطت الباء تعين الرفع بإجماع ، فلو كان سقوط الباء ناصباً لنصبه فى هذين الموضعين [2] .

ومثل تعين الرفع فى هذين الموضعين عند سقوط الباء تعينه عند سقوطها فى نحو : كَفَى بِزَيد رَجلاً ، وبحسب عمرو دِرهم ، وتعينه عند سقوط " مِنْ " فى نحو : مَا فيهِ مِن رَجُل .

---

١ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٢

٢ - المرجع السابق ١ / ٣٧٢

وأما إهمال " ليس عن العمل حملاً على " ما" النافية فقليل جداً قال سيبويه [1] :" وقد زعم بعضهم أن " ليس " تجعل " كما " وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز أن يكون منه : ليس خَلقَ اللّهُ أشعر منه وليس قالها زيد " وذلك لأن إهمال " ليس " حملاً على " ما " النافية خروج عن الأصل فهو قليل .

الصورة الثانية :

التبادل بين " عسى " و " لعل " :

جاء التبادل فى الحكم وذلك بين " عسى " وهى فعل عند الجمهور وهو الراجح بدليل اتصال ضمائر الرفع البارزة بها نحو : عسيتُ ، وعسيتَ ، وعسيتِ ، وعسيتمُ ، وإلحاق تاء التأنيث بها نحو : عَسَتْ هند أن تقوم [2] وبين "لعل " وهى حرف باتفاق النحويين [3] .

و "عسى " التى هى فعل على الراجح من أفعال المقاربه ، وتعمل فى المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسماً لها ، وتنصب الخبر خبراً لها .

فأفعال المقاربه تعمل مثل " كان " وأخواتها إلاَّ هذه الأفعال رفض فيها غالباً ترك الإخبار بجملة فعلية ، فلذلك أفردت بباب [4] و "

---

١ -انظر الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٧

٢ - انظر الجنى الدانى ص ٤٦١ ، ٤٦٢

٣ -انظر الجنى الدانى ص ٥٧٩

٤ -انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٩

عسى " مع عملها فى الاسم والخبر تفيد الرجاء كثيراً ، والاشفاق قليلاً وقد اجتمعا فى قوله تعالى [١] : " وَعَسَى أَنْ تكرَهُوا شَيئاً وَهُو خَيرٌ لَكُم وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيئاً وَهُو شَرٌ لَكُم "

والكثير والغالب فى "عسى " أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـ " أنْ " كما سبق فى الآية السابقة وقد تحذف منه كقول الشاعر [٢] :

عَسَى الكَربُ الَّذِى أَمسيتُ فيه * يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وجمهور النحويين على أن حذف " أنْ " من خبرها ضرورة .

فقد رأينا فيما سبق عمل " عَسى " فى المبتدأ والخبر وهذا هو الأصل فيها ولكن قد تخرج عن هذا الأصل وتُعطَى حكم " لعلَّ " وذلك بأن تعمل عَمَل " لَعَلَّ " التى هى حرف ترجى كما هو مشهور فيها فتنصب الاسم وترفع الخبر كقوله [٣] :

---

١ - من الآية (٢١٦) من سورة البقرة

٢ - قائله : هدبة بن خشرم والبيت من الوافر

مواضعه : الكتاب ٣ / ١٥٩ والعقد الفريد ٣ / ١٨٢ والحماسة للبحترى ٢٢٤ والمقتضب ٣ / ٧٠ والأمالى للقالى ١ / ٧١ والأغانى للأصفهانى ١٢ / ١٦٩ وابن يعيش ٧ / ١١٧ ، ١٢١ والخزانة ٤ / ٨١ والعينى ٢ / ١٨٤ والمغنى ١ / ١٥٢ ، ٢ / ٥٧٩ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٧٧ والهمع ١ / ١٣٠ والدرر ١ / ١٦٠

٣ قائله : عمران بن حطان والبيت من الوافر

وَلِى نَفسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا * * تُنَازِعنِى لَعَلَّى أَوعَسَانِى

وكقول الآخر [١] :

تَقُولُ بِنتِى قَد أَنَى أَنَاكَا * * يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَا

" فعسى هنا عمل عملت " لعلَّ " وجاء اسمها ضميراً منصوباً وقد رجح ذلك سيبويه بأنها بمنزله " لَعَلَّ " فقال [٢] : " وأما قولهم : عساكَ فالكاف منصوبه قال الراجز وهو رؤبة [٣] :

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَو عَسَاكَ

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك فى . قال عمران بن حِطّان [٤] :

وَلِى نَفسٌ أَقُولُ لَهَا إِذَا مَا * * تُنَازِعنِى لَعَلَّى أَو عَسَانِى

مواضعه : الكتاب ٢/ ٣٧٥ والخصائص ٣/ ٢٥ وابن يعيش ٣/ ١٠ والخزانة ٢/ ٤٣٥والعينى ٢ /٢٩٩ والمقرب ١/ ١٠١ وأوضح المسالك ص ٥٨

١ قائله : رؤية والبيت من الرجز .

٢ - انظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥

٣ -مواضعه : ديوانه ص ١٨١ والكتاب ٢ / ٣٧٥ ، ٤ / ٢٠٧ والخصائص ٢ / ٩٦ وابن الشجرى ٢ / ٧٦ ، ١٠٤ والإنصاف ٢٢٢ وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ٣ / ١٢٠ والخزانة ٢ / ٤٤١ والمغنى ١ / ١٥١ ، ٢ / ٦٩٩ والهمع ١ / ١٣٢ وشرح شواهد المغنى ص ١٥١ والأشمونى ١ / ٢٦٧ والتصريح ١ / ٢١٣ ، ٢ / ١٧٨

٤ - سبق تخريجه

فلو كانت الكاف مجرورة لقال : عَسَاى ، ولكنهم جعلوها بمنزلة " لَعَلَّ " فى هذا الموضع " .

فقد لاحظنا فيما سبق أن " عسى " أخذت حكم " لعلَّ " فخرجت عن أصلها من رفع الاسم ونصب الخبر وعلمت عمل " لَعَلَّ " وهو نصب الاسم ورفع الخبر .

وأمَّا " لعلَّ " فهى من الحروف الناسخة التى تدخل على المبتدأ والخبر مثل : لَعَلَّ اللَّهَ يرَحُمنا ، وقوله تعالى [١] : " لَعَلَّهُ يتَذَكَّرُ " ، وخبرها جاء هنا فعلاً مضارعاً غِرمقرون " بأنْ " ، وقد تخرج " لعلَّ " عن هذا العمل الأصلى لها ، وتُعطَى حكم " عسى " فى العمل ، ويأتى خبرها فعلاً مقروناَ " بأنْ " المصدرية حملاً على " عسى " فى اقتران خبرها " بأنْ " المصدرية مثل قوله صلى الله عليه وسلم [٢] : " لعلك أنْ تخلف فينتفع بك أقوام ويضربك آخرون " ، وقوله صلى الله عليه وسلم [٣]:" فَلَعَلَّ بَعضكم أَنْ يَكُونَ أَلحنَ بِحُجَّتِهِ مِن بَعضٍ " .

---

١ - انظر رياض الصالحين ص ١٤

٢ - انظر صحيح البخارى ٢/ ١٠٣ ، ٨/ ٩٩

٣ - انظر مسند الامام احمد ٢/ ٣٠٧ ، ٣٣٢

فقد جاء خبر " لعلَّ " فعلاً مقروناً " بأنْ " المصدرية حملاً لها على " عسى " والحقيقة أن التبادل بين الاسم والحرف كما حدث فى هذه الصورة بين" عسى "و"ليس " جاء فى بعض الامثلة عن العرب ، ولكن بعض النحويين لم يقبله ، وتأوَّل ما ورد من ذلك كما فى عمل " عسى " النصب فى الاسم حملاً على " لَعَلَّ " فى قولهم : عَساى ، وعساك ، وعساه

فقيل فى ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول : أن " عسى " أجريت مجرى " لَعَلَّ " فى نصب الاسم ورفع الخبر كما أجريت " لعلَّ " مجراها فى اقتران خبرها " بأن " وهذا مذهب سيبويه [١] .

الثانى : أنها باقية على عملها الأصلى فى رفع الاسم ونصب الخبر ، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع كما ناب الموضوع للرفع عن الموضوع للنصب فى نحو : مَررَتُ بِكَ أَنتَ ، وأكرمتُهُ هُو ، وهذا مذهب الأخفش [٢] .

الثالث : أنها باقية على عملها ، ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبراً وبالعكس أى : المنصوب خبراً مقدماً ، وأن والفعل اسماً

---

١ - انظر الكتاب لسيبويه ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٥

٢ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٧ ومغنى اللبيب ١ / ١٥٣

مؤخراً وهذا مذهب المبرد والفارسى [١] . وقد رجح ابن مالك قول الأخفش واعترض على القولين الآخرين فاعترض على قول سيبويه الذى يقول بأن " عسى " حملت فى العمل بـ " لعلّ " فقال [٢] : " قول سيبويه يلزم منه حمل فعل على حرف فى العمل ولا نظر لذلك واعترض على قول المبرد جهة أنه مخالف للنظائر من وجهين :

الأول : الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى .

والثانى : وقوع خبر فى غير موقعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه وذلك إذا قلت فى : عساك أن تفعل : عَسى أن تَفعل إياك لم يجز ، وما لم يجز فى الحالة الأصلية حقيق بألاّ يجوز فى الحالة الفرعية [٣] .

فقد رأينا فيما سبق أن حمل " عسى " على " لَعَلّ " فى العمل لم يسلم من الاعتراض وتأوّله النحويون كما سبق .

---

١ - انظر المقتضب للمبرد ٣ / ٧١ ، ٧٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٧ والمغنى ١ /

١٥٥

٢ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٩٨

٣ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٩٨

أمّا إعطاء " لعلّ " حكم " عسى " وذلك فى اقتران خبرها " بأنْ " المصدرية فهذا قد أستُبِيح فيها دون باقى أخواتها وذلك حملاً لها على " عسى " .

المبحث الخامس
التبادل بين الحرفين

ورد التبادل فى العمل وذلك بين الحرفين وذلك بأن يأخذ الحرف عمل الحرف والعكس وقد جاء ذلك بين بعض الحروف المصدرية وبين بعض الحروف الجازمة والناصبة وبين بعض الحروف الشوطية ، وورد ذلك فى كلام العرب شعره ونثره وسأذكر ما جاء من ذلك فى صور :

الصورة الأولى :
التبادل بين " أنْ " المصدرية و " ما " المصدرية :

جاء التبادل فى الإعمال والإهمال بين " أنْ " المصدرية - وهى حرف - وبين " ما " المصدرية - وهى حرف أيضاً - على الراجح [1] و " أنْ " المصدرية هى التى يؤول منها ومن صلتها مصدر ، وتنقسم إلى مخففة من " أنَّ " باقية على عملها ، وإلى غير مخففة ، وهى الناصبة للفعل المضارع فهذا هو عملها ، وإنما عملت النصب فى الفعل المضارع لأنها شبيهة بأحد عوامل الأسماء وهى " أنَّ " وهى أقوى النواصب ولذلك نصبت الفعل مظهرة ومضمره وهى التى يعمل فيها غير فعل عِلم أو ظن مثل قوله تعالى [2] : " وأَنْ تَصُومُوا خيرٌ لكُم " ومثل قوله تعالى [3] :" يريدُ اللهُ أنْ يُخَفِّفَ عنكُم "

فعملت " أنْ " المصدرية النصب فى الفعل المضارع كما سبق فى الآيتين الكريمتين ، وهذا هو عملها الأصلى .

---

١ انظر المغنى الدانى ص ٣٣٢

٢ - من الآية (١٨٤) من سورة البقرة

٣ - من الآية (٢٨) من سورة النساء

أمَّا " ما " المصدرية غير الوقتية فهى التى تقدر مع صلتها بمصدر ، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها ولا تعمل شيئاً ، وتوصل بالفعل الماضى والمضارع مثل : يعجبنى ما صَنَعتَ أى : صنعُك ، وما تَصنَعُ .

وقد يحدث بين هذين الحرفين تبادل فى الإعمال والإهمال فتُعطى " أنْ " المصدرية حكم " ما " المصدرية فى الإهمال ولا تعمل شيئاً حملاً عليها مثل قراءة بعض القُرَّاء [1] قوله تعالى [2] : " لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِّم الرَّضَاعَةَ " بالرفع على أنَّ " أنْ " المصدرية مهملة ولا عمل لها فى الفعل المضارع حملاً على " ما " المصدرية ومنه أيضاً قول الشاعر [3] :

أنْ تَقْرآنِ عَلَى أسْماءَ وَيْحَكُمَا ٭ ٭ مِنِّى السَّلاَمَ وَأنْ لاَ تُشْعِرَا أحَدَا

والشاهد فى " أنْ " الأولى فإنها أهملت ولم تعمل النصب ، وليس مخففة من الثقيلة بدليل " أنْ " المعطوفة عليها .

---

١ - وهى قراءة شاذة انظر شواذ ابن خالويه ص ١٤

٢ - من الآية (٢٣٣) من سورة البقرة

٣ - البيت من البسيط

ومذهب البصريين فى " أنْ " هذه أنها المصدرية التى تنصب المضارع ، ولكنها شبهت " بما " أختها ، وهى المصدرية ، فحملت عليها فى الإلغاء فوقع المضارع بعدها مرفوعاً .

وعند الكوفيين أنها المخففة من " أنَّ " ، وجاز خلوها من العلم والظن لأنه لا مانع منه فى القياس [١] .

وقد تُعطَى " ما " المصدرية غير الظرفية الحكم النحوى لـ " أنْ " المصدرية فتعمل فى الفعل المضارع كما تعمل " أنْ " وذُكِر من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : " كما تكونوا يولّى عليكم " ذكره ابن الخاجب والمعروف فى الرواية " كما تكونون " [٢] .

فقد حدث بين " أنْ " المصدرية ، و" ما " المصدرية تبادل فى هذا الحكم فأهملت " أنْ " المصدرية حملاً على " ما " أختها ، وأعملت " ما حملاً على " أن " أختها ، والتبادل بين هذين الحرفين المصدريين فى الإعمال والإهمال قليل لأنه خلاف الأصل حتى قال الكوفيون عن " أنْ " التى جاء المضارع مرفوعاً بعدها بأنها المخففة

---

١ - مراجعه : الإنصاف ٢ / ٥٦٣ مسألة رقم ٧٧ والعينى ٤ / ٣٨٠ والخزانة ٣ / ٥٥٩ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١١ ومغنى اللبيب ٢ / ٦٩٧ وشرح المفصل ٧ / ١٥ وشرح أبيات المغنى ١ / ١٣٥

٢ - انظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٩٧

من " أنَّ " وجاز خلوها من العلم والظن لأنه لا مانع منه فى القياس [١] . وقيل أيضاً عن ورود " ما " المصدرية عاملة النصب كما فى الحديث السابق بأن الرواية بالرفع [٢] على إهمالها على الأصل .

الصورة الثانية :

التبادل بين " لم " الجازمة و " لنْ " الناصبة :

ورد التبادل فى العمل وذلك بين " لم " وهى حرف جزم ونفى وقلب " ولن " وهى حرف يعمل النصب فى الفعل المضارع .

و"لم " حكمها فى العمل هو جزم الفعل المضارع مثل : لم يقمْ زيد ولم يسعَ ، فى الشر فتجزم الفعل المضارع بالسكون ، أو بحذف حرف العلة هذا هو عملها الأصلى فى الفعل المضارع .

أما " لنْ " فعملها الأصلى هو نصب الفعل المضارع فهى من نواصب المضارع مثل : لَن يقومَ زيدٌ ، ولَن يقعدَ عمرو وإنما عملت النصب فى الفعل لأنها مثل " أنْ " فى الاختصاص بالفعل المستقبل ، وفى كونها على حرفين أولهما مفتوح وثانيهما ساكن [٣] .

---

١ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١١

٢ - انظر مغنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٩٧

٣ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١٤

وقد حدث بين هذين الحرفين وهما " لم " الجازمة ، و " لنْ " الناصبة تبادل فى هذا العمل فتُعطى " لم " الجازمة حكم " لنْ " الناصبة فتنصب الفعل ذكر ذلك بعض النحويين مستشهداً بقراءة بعضهم [١] : " ألم نشرح لك صدرك " [٢] بفتح الحاء ، وقد اعتُرِض على هذا بأنه لا تحل " لن " هنا وإنما يصح - أو يحسن - حمل الشئ على ما يحل محله [٣] .

وقيل : أصلة " نشرَحَنْ " ثم حذفت النون الخفيفة وبقى الفتح دليلاً عليها وقد اعُترِض على هذا أيضاً بأنه شاذ من وجهين :

الأول : توكيد المنفى " بلم " مع أنه كالفعل الماضى فى المعنى .

الثانى : حذف النون لغير مقتض مع أن المؤكَّد لا يليق به الحذف [٤] واستُشهد أيضاً على إعطاء " لم حكم " لن " فى عمل النصب بقول الراجز [٥] .

---

١ هى قراءة ابى جعفر انظر المحتسب ٢/ ٣٦٦ والدر المصون ٩/٤٣ والبحر المحيط ٨/٤٨٧

٢ - الآية (١) من سورة الشرح

٣ - انظر معنى اللبيب لابن هشام ٢ / ٦٩٨

٤ - انظر معنى اللبيب لابن هشام ١ / ٢٧٧ ، ٢ / ٦٩٨

٥ - قائله : الحارث بن منذر والبيت من الرجز

مواضعه : الكامل ص ٣٤ وسر الصناعة لابن جنى ١ / ٨٥ والخصائص ٣ / ٩٤ وحماسة البحترى ص ٣٧ وشرح القصائد السبع للزوزنى ص ٣٤ والنوادر ص ١٣ والمغنى ١ / ٢٧٧ وشرح شواهد المغنى ص ٦٧٤ والعينى ٤ / ٤٤٧

فى أيِّ يَوْمَىَّ مِن المَوتِ أفِرّ * * أيومَ لم يُقْدَرْ أم يومَ قُدِرْ ؟

وقد خُرِّج هذا أيضاً بأنه محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها والأصل : يقدَرَن . ثم حذفت ونويت وبقيت الفتحة دليلاً عليها ، وقد اعتُرِض على هذا التخريج بما سبق أيضاً وهو أنه أكَّد المنفى " بلم " ، وحذف النون مع المؤكَّد من غير وقف ولا ساكنين .

وقد تُعطَى " لَن " الناصبة للفعل حكم " لم " الجازمة للفعل فتجزم مثلها تشبيهاً بها ، وقد ورد ذلك فى الشواهد الشعرية عن العرب مثل قول الشاعر [١] :

أيادى سَبَا يا عَزَّ مَاكُنتُ بَعدكُم

فلَن يَحْلَ للعَينَينِ بَعدَكِ مَنظَرُ

وقول الآخر [٢] :

لَن يَخِبِ الآن مِن رَجَائِكَ مَن * * حَرَّكَ مِن دُونِ بَابِكَ الحَلْقَهْ

ففى هذين البيتين أُعطيت " لن " حكم " لم " فى العمل وجزمت وقيل فى البيت الأول حذف الألف واجتزأ بالفتحة التى قبلها لأنها

---

١ - قائله : كثير عزة

مواضعه : ديوانه ص ٣٢٨ والجنى الدانى ص ٢٧٢ ومغنى اللبيب ١ / ٢٨٥ وشرح شواهده ص ٦٨٧ وحاشية الصبان على الأشمونى ٣ / ٢٧٨

٢ - اللبيب من المنسرح

مواضعه : الأشمونى ٣ / ٢٧٨ ومعنى اللبيب ١ / ٢٨٥ ، ٢ / ٦٩٨

تدل عليها [1] وقيل فى البيت الثانى بأن الرواية فيه بكسر الباء

و" لن " الجزم فيها والحقيقة أن التبادل فى هذا العمل بين " لم

" الجازمة و " لن " الناصبة وإن كان قد ورد فى بعض الأمثلة إلاّ

أنه قليل لأنه على خلاف الأصل وقد خُرِّج ما ورد من الشواهد

على عمل " لم " النصب مثل " لن " كما فى القراءة السابقة بأنه

لا تحل " لن " محلها وأنه لا يصح - أو لا يحسن - أن نحمل الشئ إلاّ

---

١ - انظر الجنى الدانى للمرادى ص ٢٧٢

استعمالها مع المضارع ، كانت بمنزلة ما لازمه واختص به ، فقبلت أن تُؤثِّر فيه وتعمل فعملت الجزم لأنه أخف [1] .

هذا هو الأصل فيها وفى أدوات الشرط ، وهو الكثير ، ثم يجوز أن تدخل على ماضيين ولكن لا تُؤثِّر فيهما لبنائهما وهما فى المعنى مستقبلان مثل : إنْ قام زيد قام عمرو ، ويجوز أن تدخل على ماضٍ ومضارع فيبقى الماضى مبنياً قال أكثر النحويين : ويكون المضارع إذ ذاك مرفوعاً فلا تُؤثِّر فيه إذا لم تُتَوَثِّر فى الذى يليها واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر [2] :

وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوم مَسألَةٍ ** يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ

برفع " يقول " ، وقد خَرَّجه بعض النحويين على حذف الفاء للضرورة [3] .

---

١ - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٦٧ ورصف المبانى ص ١٠٤ والجنى الدانى ص ٢٠٧ ومغنى اللبيب ١ / ٢٢

٢ - قائله : زهير بن أبى سلمى والبيت من البسيط

مواضعه : ديوانه ص ٥٤ والكتاب ٣ / ٦٦ والإنصاف مسألة رقم ٨٧ والعينى ٤ / ٤٢٩ والدرر ٢ / ٧٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٧٧ ، ٧٨

٣ - انظر رصف المبانى للمالقى ص ١٠٤

فقد رأينا فيما سبق أنَّ " إنْ " الشرطية عملها الأصلى هو جزم فعلين أحدهما فعل الشرط ، والآخر جوابه وجزاؤه أمَّا " لو " فهى فى الكلام على خمسة أوجه :

الأول : أنها حرف امتناع لامتناع أى : امتناع الثانى لامتناع الأول مثل : لَو قَامَ زَيدٌ لأكرمتُك ، وفيها معنى الشرط .

الثانى : أنها حرف شرط فى المستقبل إلاَّ أنها لاتجزم مثل قول الشاعر [1] :

وَلَو أنَّ لَيلَى الأَخيَلِيَّةَ سَلَّمَت
عَلَىَّ وَدُونِى جَندَكٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمتُ تَسلِيمَ البَشَاشَةِ أوزَقَا
إليها صَدَى مِن جَانِبِ القَبرِ صَائِحُ

الثالث : أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة " أنْ " إلاّ أنها لا تنصب وأكثر وقوعها بعد وَدَّ ، أو يَوَدُّ مثل قوله تعالى [2] : " وَدُّوا لَوْ تُدهِنُ "

وقوله تعالى [1] : " يَوَدُّ أَحَدُهُم لو يُعَمرَّ أَلفَ سَنَة "

---

١ - قائلهما : توبة بن الحمير ، وهما من الطويل

مواضعه : ديوان الحماسة ٢ / ١٠٨ والحيوان ٢ / ٢٩٩ والأمالى ١ / ١٩٧ والأغانى ١٠ / ٧٧ والعينى ٤ / ٤٥٣ والخزانه ٣ / ٣١ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٩٦ والهمع ٢ / ٦٤ وحاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ٣٨

٢ - من الآية (٩) من سورة القلم

الرابع : أن تكون للتمنى مثل : لو تأتينى فَتُحَدِّثَنى قيل ومنه قوله تعالى [2] : " فَلَو أَنَّ لَنَاكَرَّة " أى : فليت لناكَرَّة .

الخامس : أن تكون للعرض مثل : تنزل عندنا فتصيب خيراً بمعنى : ألاَ تنزل عندنا فتنصب خيراً . ذكره بعض النحويين [3] .

وقد رأينا فيما سبق من أوجه " لو " أنها لا تعمل شيئاً وهذا هو الأصل فيها

وقد يحدث تبادل بين اللفظين " إنْ " الشرطية ، و " لو " فى الإعمال و الإهمال فتُعطى " إنْ " الشرطية حكم " لو " فى الإهمال وعدم العمل واستدل على ذلك بقراءة [4] قوله تعالى [5] : " فإمَّا تَرَينْ مِن البَشَرِ أَحَدَاً "

وبقوله صلى الله عليه وسلم [6] : " أَنْ تَعبدُ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فإنْك إنْ لا تَرَاهُ فإنَّه يَرَاكَ " .

---

١ - من الآية (٩٦) من سورة البقرة .

٢ - من الآية (١٠٢) من سورة الشعراء

٣ - انظر مغنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٥٥ ، ٢٦٧

٤ - انظر إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢ / ١١٣ والجنى الدانى ص ٢٠٧

٥ - من الآية (٢٦) من سورة مريم

٦ - انظر صحيح البخارى كتاب الإيمان ٢٦ وصحيح مسلم إيمان ١ ، ٥ ، ٧ وسنن النسائى إيمان ٥ ، ٦

فقد أهملت " إنْ " الشرطية ولم تعمل شيئاً حملاً على " لو " كما فى القراءة السابقة ، وفى رواية الحديث الشريف .

وقد تُعطَى " لو " الشرطية غير الجازمة - كما سبق - حكم " إنْ " الشرطية الجازمة فتعمل الجزم حملاً على " إن " وأجاز ذلك قوم منهم ابن الشجرى واحتج بقول الشاعرة [١] :

لَو يشأْ بهَا ذُو مَعيةٍ * * لا حقُ الآطالِ نَهْدٌ ذُو خُصَل

ويقول الشاعر [٢] :

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَو يَحْزُنْكَ مَا صَنَعَتْ

إحدَى نِسَاءُ بَنِى ذُهلِ بنِ شَيبَانَا

فقد عملت " لو " فى هذين البيتين وجزمت الفعل المضارع كما تعمل " إنْ " الشرطية الجزم فى الفعل المضارع .

---

١ - قائله : امرأة من بنى الحارث بن كعب والبيت من الرمل

مواضعه : ديوان الحماسة ١ / ٤٦٣ وأمالى ابن الشجرى ١ / ١٦٦ ، ٢٩٩ والخزانة ٤ / ٥٢١ والمغنى ٢ / ٦٩٨ والدرر ٢ / ٨١ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٣ والجنى الدانى ص ٢٨٧ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥ / ١٠٥

٢ - قائله : لقيط بن زرارة ، والبيت من البسيط

مواضعه : العقد الفريد ٦ / ٨٤ ومغنى اللبيب ١ / ٢٧١ وشرح أبيات مغنى اللبيب ٥ / ١٠٥ والدرر ٢ / ٨١ وشرح شواهد مغنى اللبيب ص ٦٦٥ وحاشية الصبان على الأشمونى ٤ / ١٤ ، ٤٣

والتبادل بين هذين اللفظين - " إنْ " الشرطية ، و" لو " - فى الإعمال و الإهمال على خلاف الأصل وقليل فقد خُرِّج ما ورد من الشواهد على ذلك فى إهمال " إنْ " الشرطية حملاً على " لو " بأن ذلك شاذ أمّا عمل " لو " الجزم حملاً على " إنْ " الشرطية ، فقد خُرِّج ذلك أيضاً على أنها جزمت للضرورة الشعرية ، وأن هذا لا يجوز فى السعة فقال ابن مالك عن تسكين النون من : يَحزنْك فى قول الشاعر السابق :

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَو يحزنْك ما صنعت

إحدى نساءِ بنى ذُهل بن شيبانا

إن هذا من تسكين ضمة الإعراب تخفيفاً [١] كما قرأ أبو عمرو [٢] " ينَصرْكم " [٣] ، و " يأمرْكم " [٤] ، و" يشعركم " [٥] .

وقال عن تسكين الهمزة من قول الشاعرة السابق :

لَو يَشَأْ طَارَبِهِ ذُو مَعيةٍ * * لا حقُ الآطال نَهدٌ ذو خُصَل

---

١ - انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٦٣٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٣ ، ٩٧ والجنى الدانى ص ٢٨٧

٢ - انظر معانى القراءات للأزهرى ١ / ١٥٠ والسبعة فى القراءات لابن مجاهد ص ١٥٥ والاتحاف ١ / ١٤٩

٣ - من الآية (١٦٠) من سورة آل عمران ومن الآية (٢٠) من سورة الملك

٤ - من الآية (٦٧) من سورة البقرة

٥ - من الآية (١٠٩) من سورة الأنعام

إن هذا لا حجة فيه لأنَّ العرب من يقول : جَـايَجى ، وشَايَشـى بترك الهمزة ، فيمكن أن يكون قائل هذا البيت من لغته ترك همـزة " يشاء " فقال " يشا ثم أبدل الألف همزة كما قيل فى عالم ، وخـاتم ، عالم ، وخأتم ، وكما فعل ابن ذكران فى " تَأكُلُ مِنسَأَتَهُ " [1] حـين قرأ [2] : " مِنسأته " بهمزة ساكنة والأصل : منسأته ، مِفْعلة ، مـن نسأه زجره بالعصا ، ولذلك سميت منسأة ، فأبدل الهمزة ألفـاً ثم أبدل الألف همزة ساكنة فعلى ذلك يحمل قوله : لويشأُ [3] .

وهكذا نجد أن تبادل اللفظين فى الحكم سُمِعَ عن العرب ، وقاسـه بعض النحويين ، وبعضهم حكم عليه بالقلة ، وبعضهم تُأوِّل مـا ورد فى بعض الشواهد وما لا شك فيه أن السماع أقـوى دليـل على جواز هذا التبادل فى الحكم بين اللفظيـين ، وورد ذلـك فى أفصح كلام ، وهو القرآن الكريم والحديث الشريف بالإضافـة إلى كلام العرب شعره نثره كما سبق ذلك والله تعالى أعلم .

---

[1] - من الآية (١٤) من سورة سبأ

[2] - انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى ٢ / ٢٠٣

[3] - انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٦٣٤ ، ١٦٣٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٩٧

الخاتمـــة

الحمد لله رَبّ العالمين ، والصلاة والسلام علـى خـاتم الأنبيـاء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعـــد

فقد عشت مع موضوع نحوى وهو : تبَادُل اللَّفظين فِى الحُكمِ بين السماع والقياس ، وقد توصلت من بحثى فى هـذا الموضـوع إلى النتائج الآتية :

١ ـ أنَّ الخروج عن الأصل عى الحكم الإعرابى بتبادل اللفظـين فى هذا الحكم ورد فى اللغة العربية ، وجاءت له أمثلة عن العرب كما سبق ذلك .

٢ ـ أنَّ الخروج عن الأصل فى الإعمال أو الإهمال ورد فى اللغـة العربية وفى هذا اتساع لبعض القواعد النحوية بأن يعمل اللفـظ الذى قيل بأنه مهمل وعكس ذلك بأن يهمل ما قيل عنه بأنه عـامل والأمثلة على ذلك تقدمت

٣ ـ أن هذا التبادل بين اللفظين فى الحكم مخالفة للأصـل لأنـه خروج عما وضع له فى اللغة ، وما خصص له من إعمال أو إهمال

٤ ـ أن تبادل اللفظين فى الحكم جاء فى أنواع الكلمة الثلاث الاسم ، والفعل والحرف فقد حدث التبادل بين اللفظين فى الحكم بين الاسمين ، وبين الاسم والفعل وبين الاسم والحرف ، وبين الفعل والحرف ، وبين الحرفين ، وقد سبق توضيح ذلك بالأمثلة .

٥ ـ أن تبادل اللفظين فى الحكم جاء فى بعض لغات العرب ، ونزل القرآن الكريم بذلك ، وقاله العرب فى شعرهم ، ونثرهم وقد سبق بيان ذلك .

٦ ـ أن بعض مما ذكر من شواهد على خروج اللفظ عن الأصل ، وإعطائة حكم غيره محتمل للتأويل والتخريج على وجه آخر وهذا الخروج عن الأصل دعت إليه الضرورة الشعرية أو بعض لغات عن العرب .

٧ ـ قله ما ورد من أمثلة عن العرب على خروج اللفظ عن حكمه الأصلى بتبادله الحكم مع لفظ آخر .

٨ ـ أن الذى أجاز تبادل اللفظين فى الحكم قد يكون لمناسبة بين اللفظين أو أن العرب قاسوا هذا على ذلك بدلاله اللفظين على نفس المعنى مثل دلالة " ما " النافيه على النفى ودلالة " ليس " على النفى أيضاً وهكذا .

وأخيراً يتجلى دور علماء النحو فى إبراز ما خفى ، وظهور ما غمض وتوضيح ذلك للقارئ فى سهولة ويسر ، والله أسأل أن يحفظنا من الخطأ والذلل فى القول والعمل ، وأن يحظى هذا البحث بالقبول وأن تكون فيه إضافة مفيدة إلى المكتبه العربية وإلى القارئ العربى الكريم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

دكتور / مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمنى

مراجع ومصادر البحث

١ ـ القرآن الكريم جل من أنزله

٢ ـ إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر للشيخ أحمد البنا تحقيق د / شعبان محمد اسماعيل ط عالم الكتب بيروت .

٣ ـ الأصول فى النحو لابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتيلى ط مؤسسة الرسالة أولى ١٩٨٧م .

٤ ـ الأغانى لابى الفرج الأصفهانى الساسى ١٣٢٣هـ

٥ ـ الأمالى الشجرية لابن الشجرى ط التجارية

٦ ـ الأمالى لابى على القالى ط السعادة ١٩٥٣م

٧ ـ أمالى المرتضى للشريف الرضى تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط عيسى الجلى ١٣٧٣هـ

٨ ـ إملاء ما من به الرحمن للعكبرى ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان

٩ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف للأنبارى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ط دار الفكر بيروت

١٠ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام تحقيق عبد المتعال الصعيدى ط مكتبة الآدب المطبعة النموذجية .

١١ ـ التبصرة والتذكرة للصيمرى تحقيق فتحى أحمد على الدين مكة المكرمة ١٤٠١هـ

١٢ ـ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ط مصطفى البابى الحلبى بمصر .

١٣ ـ الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق د / طه محمد ط مؤسسة دار الكتب للطباعة جامعة الموصل .

١٤ ـ حاشية الصبان على شرح الألفية للأشمونى ط عيسى البابى الحلبى بمصر

١٥ ـ الحماسة للبحترى الرحمانية ١٩٢٩م .

١٦ ـ الحيوان للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون ط مصطفى الحلبى بمصر ١٣٦٦هـ .

١٧ ـ خزانة الأدب للبغدادى تحقيق محمد عبد السلام هارون ط الخانجى بمصر .

١٨ ـ الخصائص لابن جنى تحقيق محمد على النجار ط دار الهدى للطباعة بيروت .

١٩ ـ الدرر اللوامع للشنقيطى ط ثانية دار المعرفة بيروت ١٩٧٣م .

٢٠ ـ ديوان الأخطل ط دار صادر بيروت لبنان .

٢١ ـ ديوان رؤبة بن العجاج تصحيح وليم بن الورد البروس ليزبك .
٢٢ ـ ديوان زهير بن أبي سلمى دار صادر بيروت ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م
٢٣ ـ ديوان قيس بن الخطيم ناصر الأسد .
٢٤ ـ ديوان كثير عزة جمع وشرح د / إحسان عباس ط بيروت .
٢٥ ـ رصف المبانى فى شرح حروف المعانى للمالقى تحقيق أحمد محمود الخراط مطبوعات مجمع اللغة العربية .
٢٦ ـ رياض الصالحين ط مؤسسة الرسالة بيروت لبنان .
٢٧ ـ السبعة فى القراءات لابن مجاهد تحقيق د /: شوقى ضيف ط ثانية دار المعارف
٢٨ ـ سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د / حسن هنداوى ط أولى دار الفكر بدمشق .
٢٩ ـ سنن أبى داود تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط دار إحياء التراث العربى بيروت
٣٠ ـ سنن النسائى تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط دار إحياء التراث العربى

٣١ ـ شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادى تحقيق عبد العزيز رباح والدقاق ط دار المأمون للتراث ١٩٨٠م .
٣٢ ـ شرح ألفية ابن مالك للأشمونى ط عيسى البابى الحلبى بمصر
٣٣ ـ شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د / عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوى المختون ط هجر بمصر .
٣٤ ـ شرح الجمل لابن عصفور تحقيق د / صاحب أبو جناح ط العراق .
٣٥ ـ شرح ديوان لبيد تحقيق د / إحسان عباس ط الكويت ١٩٦٢م
٣٦ ـ شرح شواهد مغنى اللبيب للسيوطى ط دار مكتبة الحياة ولجنة التراث
٣٧ ـ شرح الشواهد الكبرى للعينى ط بولاق ١٢٩٩هـ
٣٨ ـ شرح القصائد السبع للزوزنى ط ١٣٥٤هـ
٣٩ ـ شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق محمد عبد المنعم هريدى ط دار المأمون ١٩٨٢م
٤٠ ـ شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى القاهرة
٤١ ـ شواذ القراءات لابن خالويه

٤٢ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح
لابن مالك تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى
٤٣ ـ صحيح البخارى ط الشعب
٤٤ ـ صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ط دار إحياء
التراث العربى بيروت
٤٥ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق محمد عبد السلام هارون
ط ثالثة دار المعارف بمصر .
٤٦ ـ العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجانى تحقيق د /
البدراوى زهران ط أولى ١٩٨٣م دار المعارف بمصر
٤٧ ـ الكامل للمبرد تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط دار نهضة مصر
بالفجالة القاهرة
٤٨ ـ الكتاب لسيبويه تحقيق محمد عبد السلام هارون ط الخانجى
بالقاهرة ط ثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م .
٤٩ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكى
بن أبى طالب تحقيق د / محى الدين رمضان ط مؤسسة الرسالة
بيروت ط رابعة ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م .
٥٠ ـ لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف بمصر .
٥١ ـ مجالس ثعلب شرح وتحقيق عبد السلام هارون

٥٢ ـ المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقل تحقيق محمد كامل
بركات ط دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م .
٥٣ ـ معانى القراءات للأزهرى تحقيق د / مصطفى درويش ، د /
عوض القوزى ط أولى دار المعارف بمصر ١٤١٢هـ
٥٤ ـ معانى القراءات تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار
ط دار الكتب المصرية ١٩٥٥ م .
٥٥ ـ مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى تحقيق محمد محى الدين
عبد الحميد ط محمد على صبيح بمصر
٥٦ ـ المقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى تحقيق د /
كاظم المرجان
٥٧ ـ المقتضب للبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس
الأعلى للشؤن الإسلامية بمصر
٥٨ ـ المقرب لأبن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار ط أولى العانى
بغداد ١٩٧١م
٥٩ ـ النوادر لأبى زيد الأنصارى ط بيروت ١٩٦٧م